مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: تحليل الواقع المالي وتطوره في بنك جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي للمدة (2011 – 2021)
اسم الكاتب: ياسين عثمان عبدالله
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/3805
تاريخ الاسترداد: 2025/05/15 15:26 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على
info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Journal of
TANMIYAT AL-RAFIDAIN
(TANRA)
A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 41 , No. 136
Dec 2022

© University of Mosul | College of Administration and Economics, *Mosul, Iraq.*

TANRA retains the copyright of published articles, which is released under a "Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0" enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation*: Abdullah, Yaseen Othman** (2022). "Analysis of the financial reality and its development in Cihan Bank for Islamic Investment and Finance for the period (2011-2021)". ***TANMIYAT AL-RAFIDAIN, 41(*136*), 169 - 191, https://doi.org/10.33899/tanra.2020.165650

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

Research Paper

Analysis of the financial reality and its development in Cihan Bank for Islamic Investment and Finance for the period (2011-2021)

Yaseen Othman Abdullah
College of Administration and economics/ Salahaddin-Erbil University.

Corresponding author: Yaseen Othman Abdullah, College of Administration and economics/ Salahaddin-Erbil University.

Yaseen.abdulaah@su.edu.krd

DOI: https://doi.org/ 10.33899/tanra.2022.176214

Article History: *Received*: 14/4/2022; *Revised*: 28/4/2022; *Accepted*: 9/5/2022; *Published*: 1/12/2022 .

Abstract

The Bank is considered one of the important economic institutions in stimulating the economic activities of any country and represents a major pillar of bringing about changes in economic development in societies now. Therefore, the research analyzes the financial reality and its development in Cihan Bank for Investment and Finance during the period (2011-2021). The importance of this research is manifested in diagnosing the bank's performance in mobilizing financial resources and its ability to direct them to the purposes that serve to stimulate economic activities. This research assumed that the bank can mobilize savings and increase the bank's cash balances and use it well to achieve economic profits. The conclusion was reached that there was a development in the total assets and cash in the fund during the research period, and also it was concluded that there was a rise in financing and investment revenues, as the compound growth rate for the research period reached (19.8%), and an increase in net profits after tax, as it reached Compound growth rate (8.86%). Finally, the research suggested a set of suggestions, perhaps the most important of which is to encourage community members to deposit their savings in banks.

Keywords
banks, financial performance, assets, cash in hand

ورقة بحثية

تحليل الواقع المالي وتطوره في بنك جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي للمدة (2011-2021)

ياسين عثمان عبدالله

كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين-اربيل

المؤلف المراسل: ياسين عثمان عبدالله، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين-اربيل

Yaseen.abdulaah@su.edu.krd

DOI: https://doi.org/ 10.33899/tanra.2022.176214

تاريخ المقالة: *الاستلام:* 2022/4/14؛ *التعديل والتنقيح:*2022/4/28؛ *القبول:* 2022/5/9؛ *النشر:* 2022/12/1.

المستخلص

يعتبر البنك من المؤسسات الاقتصادية المهمة في تحريك الانشطة الاقتصادية لاي بلد ويمثل ركنا رئيسا من أركان إحداث التغيرات في التنمية الاقتصادية في المجتمعات الآن .لذلك يقوم البحث بتحليل الواقع المالي وتطوره في بنك جيهان للاستثمار والتمويل خلال المدة (2011-2021) . وتتجلى أهمية هذا البحث في تشخيص أداء البنك في تعبئة الموارد المالية وقدرتها في توجيهها إلى الاغراض التي تخدم تحريك النشاطات الاقتصادية . وافترض هذا البحث أن هناك قدرة للبنك على تعبئة المدخرات وزيادة أرصدة البنك النقدية و توظيفها بشكل جيد خدمة لتحقيق الارباح الاقتصادية . وقد تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها إن هناك تطورًا في إجمالي الموجودات والنقد في الصندوق خلال مدة البحث ، وكذلك تم استنتاج بأن هناك ارتفاعًا في ايرادات التمويل والاستثمارات ، حيث بلغ معدل النمو المركب لمدة البحث (19.8%) ، وارتفاع في صافي الارباح بعد الضريبة ، إذ بلغ معدل النمو المركب (8.86%) . وأخيرا اقترح البحث مجموعة من اقتراحات لعل أهمها تشجيع أفراد المجتمع على إيداع مدخراتهم في البنوك .

الكلمات المفتاحية

البنوك ، الأداء المالي ، الموجودات ، النقد في الصندوق

مجلة

تنمية الرافدين

(TANRA): **مجلة علمية، فصلية، دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.**

المجلد (٤١)، العدد (١٣٦))،
كانون الأول ٢٠٢٢

© جامعة الموصل |
كلية الإدارة والاقتصاد، *الموصل، العراق.*

تحتفظ (**TANRA**) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) لـ (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: عبدالله، ياسين عثمان، (٢٠٢٢). "تحليل الواقع المالي وتطوره في بنك جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي للمدة (2011-2021)" ***تنمية الرافدين***،٤١ (١٣٦)، ١٦٩-١٩١.

https://doi.org/10.33899/tanra.2020.165650

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

المقدمة

تشكل البنوك والمؤسسات المالية المحرك الرئيس للاقتصاد في أي بلد من خلال مزاولة عمليات التمويل الداخلي والخارجي بما يتفق مع تحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية ودعم الاقتصاد الوطني .وتعد درجة تطور النظام البنكي ومدى تكامله وفعاليته في تعبئة الموارد المالية وتوجيهها لأهداف المتعلقة بالتمويل والاستثمارات من المعايير المهمة لمدى التطور الاقتصادي في البلد ، بسبب أن البنوك تقوم بدور رئيس وقيادي في تحريك وتوجيه النشاطات الاقتصادية . وبغية معرفة كفاءة البنوك وفاعليته لابد من تقييم الأداء المالي باستخدام مجموعة من المؤشرات لغرض تحديد أهمية الانشطة المالية والنقدية للبنك .

أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث في تشخيص أداء بنك جيهان للاستثمار والتمويل في تعبئة الموارد المالية وقدرتها في توجيهها إلى الأغراض التي تخدم تحريك النشاطات الاقتصادية .

مشكلة البحث

على الرغم من اعتبار البنك ركنا أساسيا من أركان الانشطة الاقتصادية في اقتصاديات الدول ، إلا أن الجهاز البنكي في الدول النامية يعاني من مشاكل عديدة ، بناء على ذلك تكمن مشكلة البحث في إثارة مايأتي: هل استطاع بنك جيهان للاستثمار والتمويل أن يؤدي دوره تعبئة المدخرات الوطنية ؟ وهل استطاع أن يوظيف الارصدة النقدية خدمة لتحقيق الربح الاقتصادي ؟

هدف البحث

يهدف البحث إلى بيان الواقع المالي في بنك جيهان للاستثمار والتمويل ، ومدى تطور الوضع المالي وتشخيص أداءه المالي باستخدام مؤشرات النسب المالية .

فرضية البحث

تتلخص فرضية البحث في وجود قدرة البنك على تعبئة المدخرات و زيادة ارصدت البنك النقدية و توظيفها بشكل جيد خدمة لتحقيق الارباح الاقتصادية .

منهجية البحث

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي و الاستقرائي في إعداد البحث من خلال جمع البيانات و تحليلها معتمداً على البيانات التي تم جمعها من التقارير السنوية للبنك و الكتب و البحوث العلمية من أجل الوصول إلى هدف هذا البحث .

الحدود الزمانية والمكانية للبحث

زمانياً : المدة هي (2011-2021) ومكانياً : بنك جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي في محافظة اربيل

هيكلية البحث

قسم هذا البحث إلى مبحثين ، إذ تتضمن المبحث الأول الاطار النظري للبحث من خلال استعراض التحليل المالي ولكفاءة الأداء للمصارف ، واهم مؤشرات النسب المالية ، بينما يستعرض المبحث الثاني الواقع و التطور الحاصل في الوضع المالي لبنك جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي.

الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات موضوع الوضع المالي و تقييم كفاءة الأداء في البنوك والمصارف يمكن استعراض العض منها على النحو الآتي :

حيث قام عزوزة أماني بدراسة ((تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة (2008–2013) دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية الماليزية في عام 2014 ، واستهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأداء تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة(2013-2008) ، وتصادف هذه الفترة الأزمة المالية العالمية والتي انتشرت في العالم في أواخر سنة 2008 ، حيث تعالج إشكالية هذا البحث مستوى الأداء المالي لهذه البنوك خلال نفس الفترة، ولأجل ذلك استخدمت النسب المالية لعدة جوانب، جانب السيولة، العائد، وجودة الأصول، المديونية وأيضا المخاطرة، وقد توصلت الدراسة إلى أن مستوى الأداء المال لهذه البنوك كان ضعيفاً بالرغم من ارتفاع نسبة السيولة ، وايضا نسبة كفاءة رأس المال ، وذلك نتيجة لانخفاض العائد و ارتفاع نسبة المديونية والمخاطرة في هذه البنوك . وفي دراسة أخرى قامت بها الباحثة بانة وليد الناصر في عام 2012 بعنوان (تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية) ، حيث اعتبرت الباحثة أن أنموذج CAEL من أكثر النماذج حداثة فيما يخص تقييم الأداء المالي في المصارف، فضلاً عن فاعلية هذا الأنموذج في عملية المقارنة الخاصة بالأداء المالي لمجموعة من المصارف، واستهدف هذا البحث إلى تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية خلال الفترة 2006-2010 باستخدام المؤشرات الأساسية للأنموذج المذكور، وذلك بهدف قياس الاختلافات النسبية للمصارف الخاصة في سورية تبعا لكفاءتها استنادا إلى مؤشرات الأنموذج، ومن أهم النتائج التي تم استخلاصها أن الأداء المالي للمصرف الدولي للتجارة والتمويل هو الأفضل مقارنة مع المصارف الأخرى محل الدراسة، أما مصرف بيمو السعودي الفرنسي فقد كان في آخر الترتيب من حيث الأداء. أما دراسة زاهر صبحي بشناق عام 2011 فقد تناولت(تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية) في فلسطين ، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في فلسطين من خلال المقارنة باستخدام عدة مؤشرات مالية مثل مؤشرات السيولة والربحية والنشاط ومؤشرات السوق، أُجريت هذه الدراسة على البنوك الوطنية العاملة في فلسطين مثل البنك الإسلامي العربي في مقابل 4 بنوك تقليدية هي بنك فلسطين المحدود وبنك الاستثمار الفلسطيني و البنك التجاري الفلسطيني وبنك القدس، وذلك للفترة ما بين (2006-2010) تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمؤشرات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، فضلاً عن الاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي ، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة، منها أن البنوك الإسلامية تحتفظ بسيولة نقدية عالية مقارنة بالبنوك التقليدية، أما بالنسبة للسيولة القانونية فهي

أقل لدى البنوك الإسلامية منها لدى البنوك التقليدية، كما أظهرت جميع مؤشرات الربحية أن البنوك الإسلامية أقل ربحية من البنوك التقليدية ، وفيما يتعلق بمؤشرات النشاط للبنوك الإسلامية فقد كانت جميعها على ارتفاع مقارنة بالبنوك التقليدية، بينما كانت النتائج مختلفة بالنسبة لمؤشرات السوق، حيث ظهرت بعضها منخفضة للبنوك الإسلامية وظهر البعض الآخر على ارتفاع مقارنة بالبنوك التقليدية. وقامت الباحثة سناء مسعودي بدراسة (تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية : دراسة حالة وكالتيCPA و BNA بالوادي في الجزائر خلال الفترة 2009–2012) في عام 2015 ، استهدفت هذه الدراسة إلى كيفية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية من حيث العائد والمخاطرة، وتم التوصل إلى عدد من النتائج يمكن ذكر أبرزها ان نموذج العائد على حقوق الملكية من بين النماذج المستخدمة في تقييم الأداء المالي كما ان البنوك التجارية هي عبارة عن مؤسسات مالية تتعامل بالأموال.وان البنوك التجارية الجزائرية لم تحضى بالمستوى المطلوب خاصتا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

المبحث الاول

الاطار النظري للتحليل المالي وادائه ومؤشراته البنكية

يتناول هذا المبحث الاطار النظري للتحليل المالي وأداء المالي ومؤشراته من خلال ثلاثة فقرات وكالاتي :

اولاً : مفهوم التحليل المالي في البنوك

ان التطور الحاصل في الوضع المالي يعتمد على التحليل المالي ومؤشراته المالية والتي من خلالها يتم تحديد وضع البنك . ويركز التحليل المالي على تحليل نشاط المصرف الاجمالي ، اذ انه يستخدم مجموعة من الاساليب لتحديد موقف البنك من ناحية القوة والضعف كونه يعتمد على مصادر واستخدامات الاموال (Al-Dahrawi, 2003: 17) .

واختلفت المفاهيم والتعريفات المتعلقة بالتحليل المالي باختلاف المنهج العلمي المتبع . فهناك من يرى بانه "عبارة عن اجراءات تحليلية مالية لتقييم أداء المصرف في الماضي وامكانية الارتقاء به مستقبلاً " اذن فهو عملية للحكم على تقييم الأداء . وهذه العملية تتطلب فهم مشترك وحكم، فضلاً عن أساليب تحليلية (Al-Amri, 2001: 119). كما عرف على انه عملية تقييم مستوي الأداء المالي لشركة ما بناء على دراسة تقارير البيانات المالية الصادرة عنها (Shalhoub, 2007: 228). فيما يرى آخرون بأنه "معالجة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية تقييم أداء المصارف في الماضي والحاضر ، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل ، أو أنه في جوهره لا يخرج عن دراسة تفصيلية للبيانات المالية و الارتباط فيما بينها (Al-Hayali, 2004: 21) . والتحليل المالي هو عملية تشخيص لأداء المصرف، إذ تستخدم مؤشراته في عملية التشخيص لتحسين الأداء ورفع مستواه من خلال مقارنة أداء المصرف بأداء المصارف المماثلة له.

يرى آخرون بأن التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي ، إذ إنه من الضروري التعرف على المركز المالي الحالي للوحدة الاقتصادية قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية ، ويعتمد التحليل المالي على

البيانات الظاهره في الميزانية العامة ، وفي قائمة الدخل ، لذا فإنه يعد أداة للكشف عن مواطن القوة والضعف في المركز المالي وفي السياسات المختلفة التي تؤثر في الربح (Al Sharifaat, 2001:93).

ثانيا: أهداف التحليل المالي في البنوك

كان التحليل المالي في الماضي يستهدف تقييم الأداء أولاً وأخيراً سواء أكان التقييم شاملاً للمصرف بشكل كامل أم تقييم جانب محدد كتحليل السيولة أو تقييم الربحية ، في حين اصبح اليوم العبء الملقى على عاتق التحليل المالي (Karajah et al., 2000:121). كما أن التحليل المالي يعد وسيلة فعالة من أجل معرفة طبيعة الارتباطات والعلاقات القائمة بين عناصر المشروع المختلفة و مفردات الموجودات والمطلوبات وايراداته و مصروفاته، وذلك للوصول إلى أهداف محددة ،لذلك فإن أهداف التحليل المالي تتمحور في تحقيق الآتي:-(Al-Sa'eeda and Farid, 2004:110).

١- التعرف على حقيقة الوضع المالي لمشروع الاقتصادي .
٢- معرفة قدرة المشروع الاقتصادي لخدمة دينها و قدرتها في الاقتراض .
٣- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة .
٤- الحكم على مدى كفاءة الأداء .
٥- عرض الاتجاهات التي يتخذها المشروع .
٦- تقييم جدوى الاستثمار في المشروع .
٧- استخدام المعلومات المتاحة لأهداف الرقابة والتقويم .
٨- معرفة وضع المشروع الاقتصادي بالقطاع .

فالهدف الأساسي للتحليل المالي يتمثل في القدرة على قياس العائد والمخاطرة للاستثمار أو الاقتراض ، وذلك يتطلب تقدير المستقبل ، سواء كان خلال شهر أو سنة أو عقد من الزمن ، وفي توافرها العنصر الأساس للتدفقات النقدية والدخل للمستقبل (White et al , 1997 :4) .

ثالثا : أساليب التحليل المالي في البنوك

يتوقف نجاح المحلل المالي في تحقيق أهدافه المرجوة بشكل كبير على مهارته في اختيار الاساليب التي يتوجب عليه استخدامها في تنفيذ عملية التحليل . إذ إن هذه الأساليب تعددت صورها، ولكن أيا كانت فانها تعتمد على منهج المقارنات ,وعلى النحو الآتي :(Lotfi, 2011: 310-311) .

١- التحليل الرأسي : يقوم على أساس دراسة العلاقات المالية في المصرف كما توضحها من القوائم المالية خلال مراحل زمنية متتابعة للتعرف على حجم ونوع التغيير الذي يطرأ على عنصر محدد أو مجموعة من العناصر وقياس الاتجاه ونوعه وتقييمه (Salam, 2004:229) .

هذا النوع من التحليل يهتم بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية وفي زمن متغير ، بمعنى متابعة حركة هذا العنصر زيادة او نقصاً عبر فترات زمنية ، وخلافا للتحليل الافقي الذي يتصف بالسكون ، فان

هذا التحليل يتصف بالحركية ، لانه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة . (Al-Hayali, 2004:29).

ويمكن التعرف على مزايا استخدام التحليل المالي من خلال معرفة مدى مساهمة كل مصدر في تحقيق الايراد لاجمالي كما يبين بالنشاط الأكثر ربحية الامر الذي يدفع المصرف الاهتمام به وتوجيه الاستثمارات اليه (Iman, 2007: 70) . ويستطيع المحلل أن يصل إلى نتيجة عن حقيقة الموقف المالي للمشروع الاقتصادية للفترة المعنية، لكنه لايستطيع ان يعتمد في الحكم النهائي على قوائم مالية لفترة واحدة وعلى الرغم مما فيها من معلومات لاسباب الاتية (Aqeel, 2006: 263) .

- قوائم الفترة الواحدة قد لاتمثل أداء الوحدة المعتاد .
- لا تبين للمحلل عما اذا كانت النتائج التي تظهرها أفضل أو أسوأ مما كانت في الماضي .
- إن الاتجاه أهم بكثير من النتائج التي تظهرها القائمة ، لذلك فهي لا تظهر شيئا عن الاتجاه الذي يتخذه أداء المشروع .

٢- التحليل الافقي : باستخدام هذا التحليل يمكن للمحلل المالي تحديد التغيرات المالية التي حدثت على مفردات وبنود القوائم المالية ، والتي سبق مقارنتها مع بعضها البعض ولفترات زمنية معينة وبالتالي يمكن للمحلل المالي معرفة اذا ما كان هناك نمو في المصارف التي يتم تحليلها او العكس فضلا عن التعرف على اسباب التغيرات التي حدثت و توضيحها وتفسيرها وإلى اي مدى تأثير المركز المالي بالتغيرات التي حدثت ونتيجة ذلك على اعمال المصرف . وبذلك فهو تحليل ديناميكي، لأنه يبين التغيرات التي حدثت في فترة زمنية طويلة نسبياً (Al-Shibli, 2002: 59).

رابعاً: النسب و الأداء المالي في البنوك

يستخدم طرائق واساليب فنية من قبل المحلل المالي من أجل الوصول إلى مؤشرات معينة أثناء القيام بعملية التحليل المالي، وهذه الطرائق منها ما هو تقليدي نشأ مع بداية تشكل هذه المعرفة ولازال يشكل أهمية وفعالية في عملية التحليل المالي ، كالنسب المالية ، وهناك أساليب حديثة نشأت مع تطور العلوم الأخرى كالرياضيات والاحصاء وبحوث العمليات والنسب المالية ما هي إلا علاقة بين بسط ومقام ، وقيم البسط والمقام هي البيانات والارقام المحاسبية التي تعرضها الميزانية العمومية او قائمة الدخل ، شرط أن تكون العلاقة معبرة عن جزء الأداء ومرتبطة به ومفسرة له ، وهذا يعني أن هناك علاقات بين البيانات المحاسبية يجب اعتمادها من دون الاخلال بمكونات البسط او بمكونات المقام . ومن جانب آخر فان نتائج كل نسبة مالية لايمكن أن يفهم مدلولها او كيفية الحكم على الأداء الا بمقارنتها ببعض المعايير القياسية ومن خلال المقارنة بين نتيجة النسبة وقيمة المعيار المستخدم يمكن الحكم على الأداء (Kieso et al , 2000 : 34) .

وهناك الكثير من النسب المالية لغرض تحليلها وتشكل مجموعات لتقييم الأداء ، ويمكن تسلط الضوء على اهم الأدوات المتعلقة بقياس الأداء المصارف وعلى النحو الآتي :

١-نسبة السيولة

وهي النسب التي يمكن من خلالها قياس العناصر السائلة والعناصر الاقرب إلى السيولة ، بمعنى تقيس نسب السيولة قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الاجل لذلك فهي تؤشر هامش الأمان، و ارتفاع النسبة هو مؤشر جيد لسيولة المصرف وتحسب كالاتي : (Kim , 1997 : 89) .

أ- نسبة الرصيد النقدي : قد تخضع هذه النسبة لتعلمات البنك المركزي ويختلف حجمها من بلد إلى اخر والمهم هنا هو انه كلما زادت النسبة اصبح بمقدور المصرف زيادة التسهيلات الائتمانية للعملاء وخلق مزيد من حسابات الودائع والعكس صحيح (Al-Alaq, 1998: 120) . ويقصد بالودائع ومافي حكمها جميع المطلوبات ماعدا رأس المال الممتلك، أي حقوق الملكية ، وارتفاع هذا المؤشر يزيد من قدرة المصرف على الوفاء بجميع الالتزامات المالية في أوقات الازمات (Al-Hindi, 2000:411) . ويمكن التعبير عنها رياضيا بالآتي :

نسبة الرصيد النقدي =(النقد في الصندوق +الأرصدة لدى البنك المركزي + الأرصدة السائلة /الودائع وما في حكمها) *100

ب- نسبة السيولة القانونية : هذه النسبة تمثل معيارا لقدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة في مختلف الظروف ، إذ إنه كلما زادت هذه النسبة زادت سيولة المصرف، وتتراوح هذه النسبة ما بين (30%-50%) كحد اقصى في الانظمة الاقتصادية (Al-Kuri, 2007: 32) . ويمكن التعبير عنها رياضياً كما يأتي:

نسبة السيولة القانونية =(النقدية +شبه نقدية /الودائع وما في حكمها) *100

و تشير هذه المعادلة إلى أنه كلما زادت نسبة السيولة القانونية ، زادت السيولة ، أي إن هناك علاقة طردية بين هذه النسبة والسيولة . ولكن أغلب المختصين في الأداء المالي والاقتصاديين يعتبرون ان بقاء مبالغ كبيرة في النقدية يعد تعطيلا لموارد المصرف ، لأن بقاء النقود معطلة لها كلفة لايستهان بها تسمى كلفة الفرصة البديلة لرأس المال . وبالتالي فإن بقاء هذه النقود معطلة دون استثمار يمثل خسارة للمصرف ، لذا ينبغي أن يكون هناك عملية موازنة بين السيولة والمخاطرة ، حيث يقصد بالمخاطرة العمر المالي الذي يواجهه المصرف اثناء تأدية التزاماته المستحقة (Gunnar & Christian ,2006 :742) .

ج – نسبة الاحتياطي النقدي القانوني :كما هو معلوم أن المصارف عادة تحتفظ برصيد نقدي من دون فائدة لدى البنك المركزي يسمى بالاحتياطي النقدي القانوني بنسبة (20%) وهو نسبة معينة من الودائع وعادة ما يكون البنك المركزي هو المحدد لهذه النسبة بما يتلاءم مع السياسات الاقتصادية للبلد ، وعلى المصارف الالتزام بها، وقد يلجأ البنك المركزي إلى تغيير هذه النسبة تبعاً لظروف البلد الاقتصادية ، وتعد هذه النسبة من الأدوات المهمة التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير في حجم الائتمان الممنوح ، وان ارتفاعها يعني ارتفاع قدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية في الاوقات غير الاعتيادية، وتشير تعليمات البنك المركزي العراقي إلى نسبة (5%) كنسبة التي يجب الاحتفاظ بها لدى المصارف على شكل نقد والغرض منها

السيطرة على السيولة المعروضة للتداول.ويمكن قياس هذه النسبة رياضياً في الآتي: (Al-Mashhadani, 2009:70).

نسبة الاحتياطي القانوني = (الرصيد النقدي لدى البنك المركزي /اجمالي الودائع) *100

د- نسبة الاستخدامات (توظيف) : تقيس هذه النسبة كفاءة وفاعلية المصرف في استخدام موارده المتاحة ومدى تلبيه لاحتياجات المتعاملين، وبهذا الصدد يشيع استخدام هذه النسبة كمؤشر للحكم على كفاءة أداء المصرف في توظيف الودائع وهي تتمثل معدل توظيف الودائع ويقصد بمعدل توظيف الودائع نسبة الاستثمارات بأنواعها بما في ذلك القروض إلى مجموع الودائع، ويتم حسابها بقسمة الاستثمارات على الودائع الاجمالية .

معدل توظيف الودائع = (الموجودات المستثمرة بالقروض بأنواعها +الاستثمارات / اجمالي الودائع) *100

وهذه النسبة تؤكد على مدى قدرة وكفاءة المصرف في تشغيل الودائع لديه وتكمن اهميتها في أن الودائع ولا سيما الاستثمارية منها تدفع عنها المصارف عوائد وارباح إلى المودعين، ولذلك فمن الضروري تشغيلها في اوجه الاستثمار المختلفة بغية تحقيق الأرباح، ولذلك فكلما زادت هذه النسبة دل على كفاءة المصرف في تشغيل موارده المالية إلا أنه يعاب على هذه النسبة أن المقام يشمل فقط الودائع وهو بالتالي لا يبين مدى استخدام الاموال المتاحة (Al-Alaq, 1998:120) .

٢-نسب الربحية

يوجد العديد من معايير الربحية للمصرف ، ولكن بشكل عام تقيس ربحية المصرف ، ويهتم المصرف بزيادة الارباح ، كونها تحمي المصرف من خطر الإفلاس، وتعد من الأدوات الشائعة لتقييم أداء المصرف (Gitman , 2003 :61) .وهذه يستخدمها المستثمرون الحاليون او المتوقعون من اجل تحديد مسار استثماراتهم ويتم مقارنة عناصر الدخل بالنسبة للمبيعات كنسبة مئوية، ويسمى هذا الاسلوب بالتحليل الرأسي، واذا ما استخدمت هذه الطريقة في التحليل لأكثر من سنة ستكون أكثر فائدة باعتبار أن ذلك سوف يحدد اتجاهات هوامش الربح ونسب المصروفات، وهذا يؤدي إلى معرفة أداء المصرف وربحيته وهل يسير ارتفاعا ، أي إن المصرف يطور من أدائه ام لا(Abdullah, 2008: 32) . ومن هذه المعايير:

أ- نسبة العائد إلى راس المال الممتلك : يعد هذا المقياس مؤشراً لتقييم مقدرة المصرف على تحقيق عائد مالي على استثمارات المساهمين في المصرف ، اذ يقيس مقدار العوائد التي يكسبها المساهمون من استثمار اموالهم في المصرف ، وبعبارة أخرى نسبة العائد المتحقق عن كل وحدة نقدية مستثمرة من اموال المساهمين (حقوق الملكية) (Yeager & Seitz , 1989 :24) .وارتفاع هذه النسبة يعني كفاءة المصرف وخططه في هذا الجانب ، ومن ثم تصحيحصها . ويتم قياس معدل العئد على حقوق الملكية من خلال تقسيم صافي الدخل بعد الضريبة على رأس المال المالكين (Kosh & Macdonald , 2000 : 115).

العائد/راس المالالممتلك= (صافي الدخل بعد الضريبة/ راسالمال الممتلك) *100

ب- نسبة العائد إلى اجمالي الموجودات : تعد الموجودات من أساسيات الدخل أو عائد العمليات التشغيلية في المصرف ، إذ يتناسب العائد طردياً مع حجم الموجودات المستثمرة في القروض والاستثمارات المصرفية

(Reaz , 2005 : 14) . و يتم العائد تعبير عنه في فترة زمنية معينة (سنة واحدة) يمكن من خلال هذه النسبة الحكم على مدى قدرة المصرف على استغلال ما لديه من موجودات ومدى الكفاية التي يتمتع بها في استغلالها (Cornettetal , 2006 :31) .ويعبر عن هذه النسبة بشكل رياضي بحسب المعادلة الآتية:

معدل العائد إلى إجمالى الموجودات=(صافي الدخل بعد الضريبة / إجمالي الموجودات) *100

ج- نسبة العائد إلى إجمالي الودائع : إن نسبة العائد على الودائع تقيس مدى نجاح المصرف في تحصيل الارباح من الودائع التي حصل عليها . ويعبر هذا المؤشر عن قدرة المصرف على توليد الارباح من توظيف الودائع بمختلف أنواعها في نشاطات استثمارية مختلفة، وما يترتب عن ذلك من زيادة عوائد المصرف (Boubakri , 2006 : 24).ويمكن قياس هذه النسبة بشكل معادلة رياضية الآتية (Hindi, 2000: 435) .

معدل العائد إلى اجمالي الودائع ==(صافي الدخل بعد الضريبة / إجمالي الودائع) *100

د- نسبة العائد إلى الاموال المتاحة للتوظيف : تهدف هذه النسبة إلى قياس كفاءة المصرف في الحصول على الارباح من الاموال المتاحة المتمثلة بالمطلوبات بأنواعها + وحقوق الملكية ، وتتمثل المطلوبات في الاموال المقترضة والودائع التي يحصل عليها المصرف لتدعيم طاقته الاستثمارية ، ويمكن قياس هذه النسبة بشكل رياضي فيما يأتي (Koch & Macdonald , 2000 : 114) .

معدل العائد إلى الاموال المتاحة للتوظيف=(صافي الدخل بعد الضريبة/المطلوبات+رأس المال الممتلك) *100.

٣-نسب كفاية رأس المال

تعد هذه النسبة مهمة للمستثمرين و المقترضين وكذلك للمصرف ، إذ إن هذه النسب تعرض مدى مساهمة الديون سواء المتمثلة في الالتزامات القصيرة الاجل او الطويلة الاجل في تمويل الموجودات المصرف مقارنة بمساهمة المالكين . ويمكن عن طريق هذه النسبة معرفة نسبة حقوق المساهمين ونسبة القروض او الديون الخارجية (Aql, 2006: 332).هذا النوع من النسب يعطي مؤشرات دقيقة حول الوضع المالي للمصرف على المدى الطويل ، وكذلك تبين تسديد ديونه والتزاماته طويلة المدى، مثل السندات والقروض طويلة الاجل ، وبالتالي تبين حجم مساهمة الديون إلى رأس المال (Karajah et al., 2000: 190). يمكن استعراض اهم النسب في هذا المجال وعلى النحو الآتي :

أ- نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات: يربط هذه النسبة رأس المال الممتلك باجمالي الموجودات من اجل مواجهة خسائر غير متوقعة التي تحدث ، بمعنى إن هذه النسبة تعتمد على الموجودات التي يتم من خلالها حساب مقدار رأس المال الممتلك . وهناك نقد لذلك المعيار لأن هذا المعيار يشمل جميع الموجودات من دون الفرق بين انواع وخطورة كل منها ، بسبب أن الموجودات تحمل درجات متباينة من الخطورة . ويمكن الاعتماد على المعادلة الرياضية الآتية لقياس هذه النسبة : (Al-Mazwari, 2005: 16) .

نسبة رأس المال الممتلك إلى اجمالي الموجودات = (رأس المال الممتلك / اجمالي الموجودات) *100

ب- نسبة رأس المال الممتلك إلى اجمالي القروض: تبين هذه النسبة مدى قدرة المصرف على مواجهة المخاطر المتمثلة في عدم استرداد جزء من الاموال التي تم استثمارها ، وهذه النسبة تعكس درجة الخطر المتوقع في محفظة القروض ، ونستطيع حساب هذه النسبة من خلال المعادلة الرياضية الآتية : (Hindi, 2000: 422).

نسبة رأس المال الممتلك إلى اجمالي القروض = (رأس المال الممتلك / اجمالي القروض) *100

ج-نسبة راس المال الممتلك إلى اجمالي الودائع : تظهر هذه النسبة على مدى اعتماد المصرف على الودائع كمصدر من مصادر التمويل ، وكذلك مدى قدرته على رد الودائع التي حصل عليها من الاموال المملوكة له ، كلما زادت هذه النسبة كان ذلك مصدر أمان للمودعين ، والودائع تشمل الحساب الجاري و الودائع لاجل الزمنية والتوفير بانواعها (Hanafi, 2007: 337). ويتم تعبير عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية .

نسبة رأس المال الممتلك إلى اجمالي الودائع = (رأس المال الممتلك / احمالي الودائع) *100

المبحث الثاني

تحليل الواقع المالي وتطوره في بنك جيهان للاستثمار والتمويل

تأسس بنك جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي في شباط 2008 وفقا لقانون الشركات العراقي رقم 21-1997 وتعديلاته لعام 2004 حيث أفتتح المصرف بتاريخ 2009/4/1 في مقره الرئيس في أربيل. وبنك جيهان هو بنك كامل مدرج في السوق النظامي لسوق العراق للاوراق المالية (ISX) منذ عام 2017 تحت الاسم المختصر (BCIH) ورمز الشركة في الوكالة الدولية ISIN (IQ000A2DN949) وخاضع لمعايير افصاح هيئة الاوراق المالية العراقية (ISC) وسوق العراق للاوراق المالية، يقدم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية، ويسعى لتقديم أفضل الخدمات المصرفية الدقيقة والفريدة من نوعها وتطويرها لعملائه من المؤسسات الحكومية للشركات والأفراد في العراق الجديد بما في ذلك المحافظات في أقليم كوردستان. (https://www.cihanbank.com.iq/) ويمكن استعراض التطورات الحاصلة في الوضع المالي من خلال الآتي :

اولاً: تطور نشاطات البنك

يتم بيان التطورات الحاصلة في نشاطات بنك جيهان للاستثمار والتمويل باعتماد على :

1-الموجودات والتمويل والاستثمارات والنقد الموجود في الصندوق :

يلاحظ من خلال الجدول (1) التطورات الحاصلة في اجمالي الموجودات والتمويل والاستثمارات والنقد في الصندوق باستخدام مؤشر نسبة التغير السنوي و معدل النمو المركب . حيث تبين بأن هناك تذبذبًا في نسبة التغير السنوي من اجمالي الموجودات في البنك خلال مدة البحث ، إذ بلغت أعلى نسبة التغير السنوي في عام 2013 و بلغت (170.46%) ، ثم جاء بالمرتبة الثانية عام 2021 وبلغت (68.65%) ، ثم عام 2012 بالمرتبة الثالثة وبنسبة تغير سنوي البالغ (20.28 %) .بينما شهد عام 2017 أدنى نسبة تغير سنوي وبلغت (-23.93)،

ثم عام 2014 وبنسبة (−16.02) و عام 2015 و بنسبة (−13.57). أما معدل النمو المركب لمدة البحث فبلغ (21.73%) .

فيما يتعلق بالتمويل والاستثمارات ، فيلاحظ في الجدول نفسه ان هناك ارتفاعًا مستمرًا في معدل النمو السنوي باستثناء الاعوام 2014 و 2015 و 2016 . حيث بلغ اعلى معدل في التغير السنوي عام 2013 وبنسبة التغير بلغت (133.32%) ثم عام 2018 وبنسبة التغير (108.11 %) وعام 2021ونسبة التغير السنوي (55.24 %). بينما ادنى نسبة كانت في عام 2016 وبلغت (−38.74%) و عام 2015 وبلغت (−15.59%). يعود السبب في ذلك إلى الظروف السياسية التي حدثت في تلك الفترة في الأقليم وعدم الاستقرار الوضع الامني في تلك الفترة و شح الموارد المالية في الأقليم بسبب وجود الخلاف في تمويل حصة الأقليم من قبل المركز. وقد بلغ معدل النمو المركب للتمويل والاستثمارات خلال مدة البحث (27.38%) ، مما يعني زيادة امكانية البنك في تخصيص الموارد بشكل أكبر لتمويل واستثمارات في الزيادات الحاصلة في ارصدة البنك، وكذلك ينعكس بمدى مواكبة هذه الزيادات في التمويل والاستثمارات بالزيادات التي حصلت في اجمالي الموجودات، مما يدل على قدرة ذلك من اجل تحقيق الارباح الاقتصادية .

أما بخصوص النقد في الصندوق ولدى البنوك الاخرى يلاحظ من الجدول نفسه أن هناك ارتفاعًا مستمرًا طيلة مدة البحث عدا عامي 2014 و 2017 . وقد بلغت أعلى نسبة التغير في عام 2012 وبنسبة(76.44 %) ، ثم عام 2020 وبنسبة التغير (50.51 %) و عام 2013 و بنسبة التغير (46.6%) . بينما ادنى نسبة التغير ، فقد بلغت (−37.26%) في عام 2014 و نسبة التغير (−3.92%) في عام 2017 . أما معدل النمو المركب خلال مدة البحث فقد بلغ (17.26%) . ويمكن القول إن مبالغ النقد في الصندوق ولدى البنوك الاخرى تعتمد على سياسة البنك و امكانيته في تخطيط التدفق النقدي والموازنة بين السيولة والربحية و تلبية طلبات أصحاب الودائع الجارية، فضلاً عن الالتزام بالنسبة القانونية التي تفرضها البنك المركزي حسب الاوضاع الاقتصادية التضخمية او الانكماشية .

جدول (1): معدل التغير السنوي للموجودات والاستثمارات والنقد في الصندوق لمصرف جيهان للاستثمار والتمويل للمدة (2011-2021) الف دينار

السنوات	الموجودات		التمويل والاستثمارات		النقد في الصندوق	
	المبلغ	نسبة التغير السنوي %	المبلغ	نسبة التغير السنوي %	المبلغ	نسبة التغير السنوي %
2011	356520611	_	112087980	_	141634307	_
2012	428813661	20.28	122793573	9.55	249895837	76.44
2013	1159759345	170.46	286498814	133.32	366383202	46.6
2014	973942186	-16.02	278946455	-2.64	229876018	-37.26
2015	841760112	-13.57	235467424	-15.59	231337176	0.64
2016	801754741	-4.75	144240450	-38.74	259885001	12.34
2017	609898212	-23.93	145199114	0.66	249708025	-3.92

2018	659759033	8.18	302177943	108.11	299166019	19.81
2019	632481339	-4.13	367000000	21.45	305982773	2.28
2020	709629584	12.2	376151310	2.5	460525329	50.51
2021	1196802786	68.65	583940780	55.24	484038328	5.11
معدل النمو المركب %		21.73		27.38		17.26

المصدر :من عمل الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك جيهان للاستثمار والتمويل للمدة (2011-2021).

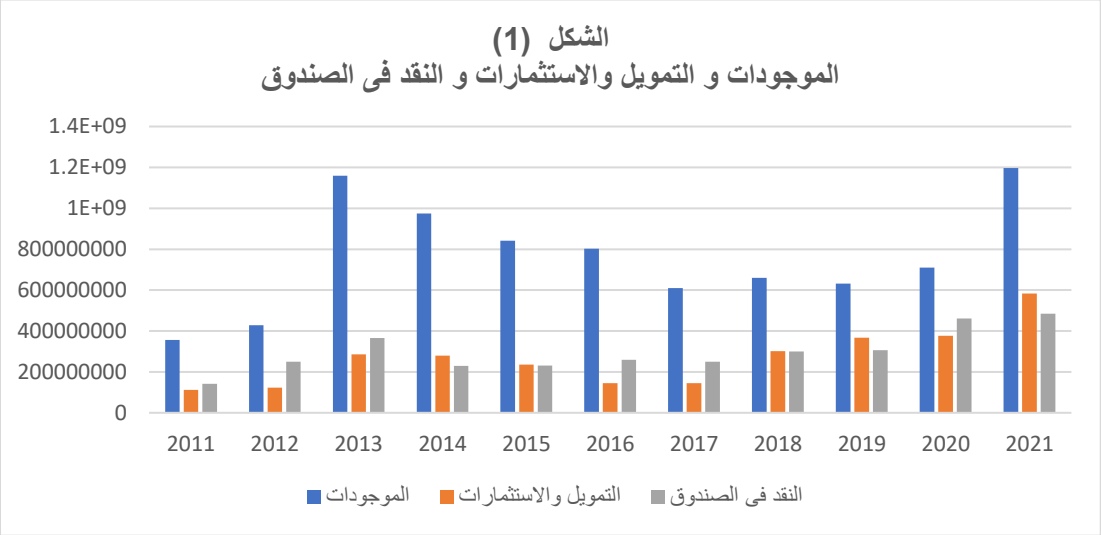

2-حقوق الملكية وودائع العملاء:

يتبين من الجدول (2) كل من حقوق الملكية والمساهمين وودائع العملاء، فضلاً عن نسب التغير السنوي في بنك جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي خلال المدة (2011-2021) ، إذ يلحظ أن حقوق الملكية في ارتفاع مستمر طول مدة البحث عدا عامي 2016 و 2020 ، وهذا ماعكسته نسبة التغير الموجبة لبقية الاعوام، وقد بلغت أعلى نسبة التغير السنوي في عام 2012 ، اذ بلغت (67.23%) . أما معدل النمو

جدول (2): معدل التغير السنوي لحقوق الملكية و ودائع العملاء لمصرف جيهان للاستثمار والتمويل للمدة (2011-2021) الف دينار

السنوات	حقوق الملكية		ودائع العملاء	
	المبلغ	نسبة التغير السنوي %	المبلغ	نسبة التغير السنوي %
2011	119601854	_	151338854	_
2012	200008337	67.23	176829257	16.84
2013	291008337	45.5	219426819	24.09
2014	322978369	10.99	209318694	-4.61
2015	336561951	4.21	167038728	-20.2
2016	281149392	-16.47	315591443	88.93
2017	286718900	1.98	272774527	-13.57
2018	290998506	1.5	328765150	20.53
2019	291502296	0.17	335832517	2.15
2020	280873254	-3.65	422982604	25.95
2021	284957414	1.45	498990300	17.97
معدل النمو المركب %		11.3		15.8

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك جيهان للاستثمار والتمويل للمدة (2011-2021).

المركب لمدة دراسة البنك فبلغ (11.3%) . وفيما يتعلق بودائع العملاء فهناك ارتفاع مستمرة طيلة مدة الدراسة ماعدا في الاعوام 2014 ، 2015 ، 2017 . وقد بلغت أعلى نسبة تغير في عام 2016 ، وهي (88.93%) ، أما معدل النمو المركب لمدة الدراسة فبلغ (15.8%) . وبالنظر إلى نسب التغير لكل من حقوق المساهمين و ودائع يتضح أن هناك اقبالا متزايدًا من قبل الأفراد للبنك بزيادة حصصهم و زيادة ايداع المدخرات ، ويمكن ارجاع سبب ذلك إلى التوسع في الائتمان البنكي ، وأن هذا التوسع يخدم أهداف البنك وفي مقدمتها تحقيق الربح الاقتصادي .

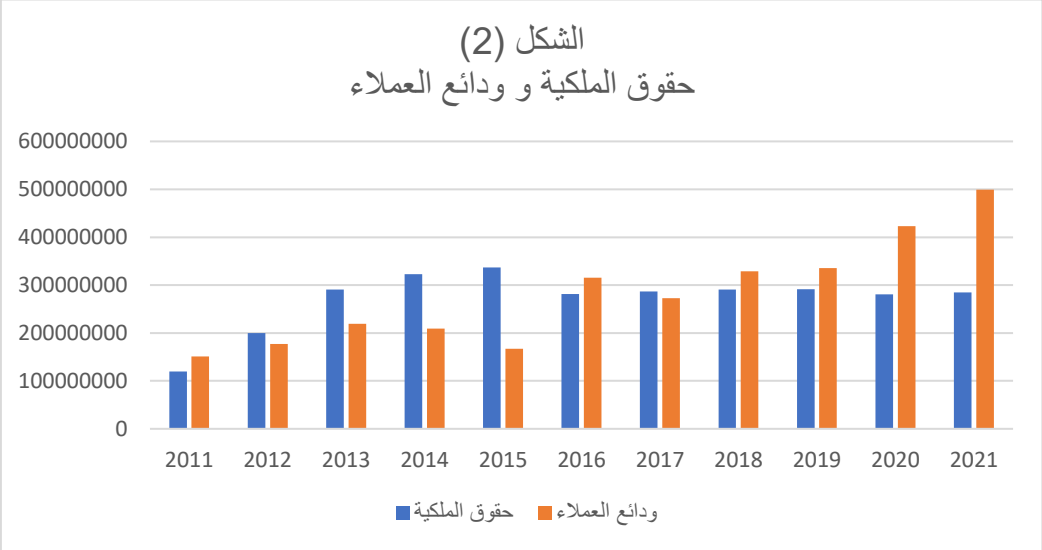

3-الإيرادات الكلية وإيرادات التمويل والاستثمارات و صافي الارباح بعد الضريبة :

يوضح الجدول (3) كل من الايرادات الكلية وايرادات التمويل والاستثمارات وصافي الارباح بعد الضريبة، فضلا عن نسب التغير السنوي ، حيث يتبين من الجدول أن الايرادات الكلية في تذبذب مستمر خلال مدة الدراسة ، وقد بلغت أعلى نسبة تغير في عام 2012 ، إذ قد بلغت نسبة التغير فيها (62.1%) ، أما معدل التغير المركب لمدة دراسة البنك فبلغ (0.8%) .فيما يتعلق بايرادات التمويل والاستثمارات فإنها في ارتفاع مستمر عدا الاعوام 2014 ، 2015 ، 2018 ويعود السبب في ذلك إلى المبلغ المخصص للتمويل والاستثمارات، فضلا عن مجال التمويل والاستثمارات والذي يؤدي دورا كبيرا في اتجاه مبلغ الايرادات ،مما انعكس على نسب التغير بالموجب والسالب ، وقد بلغت أعلى نسبة تغير في عام 2013 ، اذ بلغت نسبة التغير فيها (203.11%) . أما معدل النمو المركب لمدة دراسة البنك فبلغ (19.8%) .

وفيما يتعلق بصافي الارباح بعد الضريبة فهي الأخرى متذبذبة . وقد يعود السبب إلى طريقة احتساب وتوزيع عوائد الارباح على المودعين، مما جعله منخفضا مقارنة مع عام السابق ، أما بالنسبة لارتفاع مبلغ صافي الارباح بعد الضريبة في الاعوام التي حصلت فيها نسبة التغير بالموجب فيعود إلى الدور الذي أداه البنك في الاستثمار، مما انعكس على نسب التغير بالموجب والسالب ، وقد بلغت أعلى نسبة تغير في عام 2012 ، إذ بلغت نسبة التغير فيها (135.9%) ، أما معدل النمو المركب لمدة دراسة البنك فبلغ (8.86%) مما يعني أن البنك حقق أحد أهدافه بشكل كبير ألا وهو الربح الاقتصادي .

جدول (3): معدل التغير السنوي للموجودات والاستثمارات والنقد في الصند وق لبنك جيهان للاستثمار والتمويل المدة (2011-2021) الف دينار

السنوات	الايرادات الكلية		ايرادات التمويل والاستثمارات		صافي الارباح بعد الضريبة	
	المبلغ	نسبة التغير السنوي %	المبلغ	نسبة التغير السنوي %	المبلغ	نسبة التغير السنوي %
2011	37410611	_	7543343	_	16739562	_
2012	60642403	62.1	11516665	52.7	39488939	135.9
2013	65228936	7.64	34907800	203.11	34869616	-11.7
2014	51074636	-21.7	21741015	-37.72	20801876	-40.34
2015	49408920	-3.3	14111380	-35.09	24330066	16.96
2016	43690768	-11.6	15224794	7.9	19714631	-18.97
2017	36417570	-16.65	17627548	15.8	16388796	-16.87
2018	24636901	-32.35	11719942	-33.51	4321560	-73.63
2019	17332186	-29.65	11935428	1.84	5037910	16.58
2020	25182288	45.3	13402934	12.3	3333968	-33.82
2021	27219543	8.1	14852147	10.81	7149782	114.46
معدل النمو المركب %		0.8		19.8		8.86

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك جيهان للاستثمار والتمويل للمدة (2011-2021).

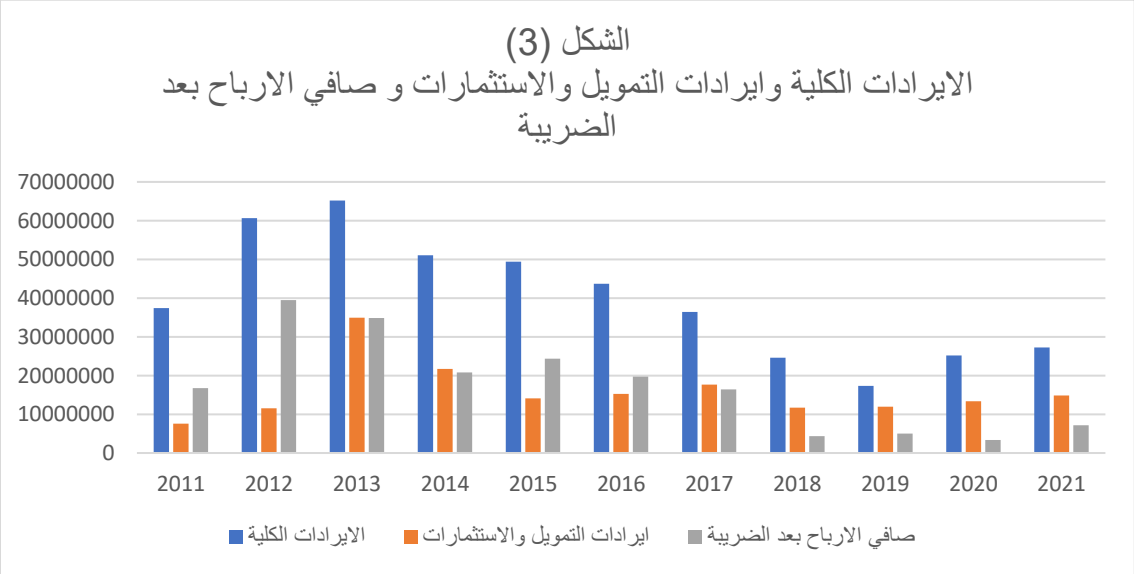

ثانياً: تحليل مؤشرات الأداء المالي

للتعرف على مؤشرات (نسب) الأداء المالي لبنك جيهان للاستثمار والتمويل تم تقسيم هذه الفقرة على الآتي:

1-مؤشرات نسب السيولة

يوضح الجدول (4) كل من نسبة السيولة القانونية ونسبة النقدية إلى اجمالي الموجودات ، إذ يتبين من الجدول أن نسبة السيولة القانونية كانت مساوية لـ(166.97%) وذلك في عام 2013 وهي أعلى نسبة ، أما أدنى نسبة فكانت في عام 2016 ، اذ بلغت النسبة فيها (82.35%) . أما متوسط النسب لمدة الدراسة إلى نسبة للسيولة القانونية فبلغ (110.189%) . وبالنظر إلى النسب يتضح أنها كبيرة جدا خاصة إذا تمت مقارنة النسبة في السنة الاولى للدراسة والبالغة (93.6%) و والسنة الأخيرة والبالغة (97.004%) .مما يعني ذلك أن البنك تمكن من توظيف ارصدته بكفاءة خاصة الودائع . فيما يتعلق بنسبة النقدية إلى اجمالي الموجودات كانت نسبتها تساوي (64.897%) في عام 2020 ثم تاتي بعد ذلك نسبة (58.28%) في عام 2012 ، أما أدنى نسبة فكانت في عام 2014 وبلغت (23.603%) ثم نسبة (31.59%) في عام 2013 . أما متوسط النسب لمدة دراسة البنك فبلغ (45.191%) ، هذه النسب فاتجهت إلى الارتفاع خصوصا إذا تمت مقارنة النسبة في بداية مدة الدراسة عام 2011 والتي بلغت (39.73%) ونهاية مدة الدراسة عام 2021 والبالغة (40.44%)

جدول (4) مؤشرات نسبة السيولة لبنك جيهان للاستثمار والتمويل المدة (2011-2021)

السنوات	نسبة السيولة القانونية	نسبة النقدية إلى اجمالي الموجودات
2011	93.6	39.73
2012	141.32	58.28
2013	166.97	31.59
2014	109.82	23.603
2015	138.49	27.483
2016	82.35	32.41
2017	91.54	40.94
2018	90.997	45.345
2019	91.11	48.38
2020	108.88	64.897
2021	97.004	40.444
المتوسط	110.189	41.191

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك جيهان للاستثمار والتمويل للمدة (2011-2021)

2-مؤشرات نسب الربحية

يلاحظ في الجدول (5) كل من معدل العائد على حق الملكية ومعدل العائد على الودائع ، إذ يتبين من الجدول أن معدل العائد على حق الملكية كانت نسبته تساوي (19.74%) في عام 2012 وهي أعلى نسبة لمدة الدراسة ، بينما بلغت أدنى نسبة في عام 2020 بنسبة(1.19%) . أما متوسط النسب لمدة الدراسة فبلغ (7.18%)

. وبالنظر إلى النسب يتضح أن هناك تذبذباً في النسب، فضلا عن وجود تفاوت بين عامي 2011 و 2021 ، ولكن بشكل عام تشير النسب إلى زيادة امكانية البنك في رفع عائد وحدة النقد المستثمر لصالح المساهمين .

فيما يتعلق بمعدل العائد على الودائع كانت نسبتها تساوي ب(22.33%) وذلك في عام 2012 وهي أعلى نسبة ، وأدنى نسبة كانت في عام 2020 ، اذ بلغت النسبة فيها (0.79%) . أما متوسط النسب لمدة دراسة البنك فبلغ (8.28%) ، يتضح من خلال النسب أن عائد وحدة النقد المستثمرة قليل بالنسبة للمودعين . وباجراء المقارنة بين متوسط النسب لمدة دراسة البنك بين كل من معدل العائد على حق الملكية ومعدل العائد على الودائع يتضح أن متوسط النسب في معدل العائد على الودائع أكبر من متوسط النسب لمعدل العائد على حق الملكية ، مما يعني أن حصة المودعين من عائد وحدة النقد المستثمرة هي أكبر من حصة المالكين من عائد وحدة النقد المستثمرة .

جدول (5): مؤشرات نسب الربحية لبنك جيهان للاستثمار والتمويل المدة (2011-2021)

السنوات	معدل العائد على الملكية	معدل العائد على الودائع
2011	14	11.061
2012	19.74	22.33
2013	11.98	15.89
2014	6.44	9.938
2015	7.23	14.566
2016	7.012	6.247
2017	5.716	6.0082
2018	1.49	1.314
2019	1.73	1.50
2020	1.19	0.79
2021	2.51	1.433
المتوسط	7.18	8.28

المصدر :من عمل الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك جيهان للاستثمار والتمويل للمدة (2011-2021).

3-مؤشرات الملائمية

الجدول (6) يوضح كل من حق الملكية إلى اجمالي الاستثمارات وحق الملكية إلى اجمالي الموجودات ، إذ يلاحظ أن حق الملكية إلى اجمالي الاستثمارات كانت نسبتها تساوي ب(47.011%) في عام 2017 وهي أعلى نسبة لمدة الدراسة ، أما أدنى نسبة فكانت في عام 2021 ، إذ بلغت النسبة فيها (23.81%) . أما متوسط النسب لمدة دراسة البنك فبلغ (37.64%) . حيث إن النسب تشير إلى الدور الكبير لحق الملكية في توظيف أرصدة البنك في تمويل الاستثمارات . وفيما يتعلق بحق الملكية إلى اجمالي الموجودات كانت نسبتها تساوي (201.49%) في عام 2015 وهي أعلى نسبة ، أما أدنى نسبة فكانت في عام 2021 ، إذ بلغت النسبة (57.107%) . أما متوسط النسب لمدة دراسة البنك فبلغ (106.68%) .

جدول (٦) مؤشرات الملاءمة لبنك جيهان للاستثمار والتمويل المدة (2011-2021)

السنوات	حق الملكية إلى اجمالي الاستثمارات	حق الملكية إلى اجمالي الموجودات
2011	33.547	79.03
2012	46.64	113.11
2013	25.09	132.62
2014	33.16	154.3
2015	39.98	201.49
2016	35.07	89.09
2017	47.011	105.112
2018	44.11	88.513
2019	46.089	86.8
2020	39.58	66.40
2021	23.81	57.107
المتوسط	37.64	106.68

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك جيهان للاستثمار والتمويل للمدة (2011-2021).

٤- مؤشرات التوظيف

يعرض الجدول (7) كل من استثمار الودائع واجمالي الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات واجمالي الايرادات إلى اجمالي الاستثمارات واجمالي الايرادات إلى اجمالي الموجودات ، فضلا عن إيرادات التمويل والاستثمارات إلى اجمالي الايرادات ، اذ يتضح ان استثمار الودائع كان نسبته تساوي (79.03%) وذلك في السنة الاولى من دراسة البنك، وهي أدنى نسبة ، أما أعلى نسبة فكانت في عام 2015 ، إذ بلغت النسبة فيها (201.5%) . أما متوسط النسب لمدة الدراسة فبلغ (116.5%) . يتضح من خلال النسب أن توظيف ودائع كبيرة وكان لها تأثير على الربحية بالنسبة لمعدل العائد على الودائع . وفيما يتعلق باجمالي الاستثمارات إلى اجمالي الموجودات فكانت نسبتها تساوي (25.1%) وذلك في عام 2013 وهي أدنى نسبة .أما أعلى نسبة فكانت في عام 2019 ، إذ بلغت النسبة (58.3%) ، أما متوسط النسب لمدة دراسة البنك فبلغ (42.38%) . وبخصوص اجمالي الايرادات إلى اجمالي الاستثمارات فكانت نسبتها تساوي (31.28%) وذلك في عام الاول من مدة الدراسة اي عام 2011 وهي أعلى نسبة ، أما أدنى نسبة فكانت في عام2021 ، اذ بلغت النسبة (4.66%) ، أما متوسط النسب لمدة الدراسة فبلغ (15.18%) .وفيما يتعلق باجمالي الايرادات إلى اجمالي الموجودات فكانت نسبتها تساوي (14.142%) قي عام 2012 وهي أعلى نسبة ، أما أدنى نسبة فكانت في عام 2021، إذ بلغت النسبة (2.27%) ،اما متوسط النسب لمدة دراسة البنك فبلغ (5.92%).وفيما يتعلق بايرادات التمويل والاستثمارات إلى اجمالي الايرادات فكانت نسبتها تساوي (18.99%) في عام 2012 وهي ادنى نسبة ، أما أعلى نسبة فكانت في عام 2019 ، اذ بلغت النسبة (68.86%) ، أما متوسط النسب لمدة الدراسة فبلغ (42.84%). يتضح من خلال

النسب أن مساهمة ايرادات التمويل والاستثمارات في إجمالي إيرادات البنك كانت جيدة، وتدل على دور التمويل والاستثمارات في خلق إيرادات البنك .

جدول (7) مؤشرات نسب التوظيف لبنك جيهان للاستثمار والتمويل المدة (2011-2021)

السنوات	الاستثمار إلى الودائع	اجمالي الاستثمارات إلى اجمالي الموجودات	اجمالي الايرادات إلى اجمالي الاستثمارات	اجمالي الايرادات إلى اجمالي الموجودات	ايرادات التمويل والاستثمارات إلى الايرادات
2011	79.03	33.55	31.28	10.49	20.164
2012	113.102	46.64	30.32	14.142	18.99
2013	132.622	25.1	22.41	5.6244	53.56
2014	154.3	33.162	15.81	5.244	42.57
2015	201.5	39.98	14.7	5.87	28.56
2016	89.09	35.07	15.54	5.45	34.85
2017	105.11	47.011	12.70	5.97	48.404
2018	91.91	45.80	8.15	3.73	47.571
2019	109.3	58.03	4.723	2.74	68.86
2020	88.93	53.01	6.7	3.55	53.224
2021	117.02	48.79	4.66	2.27	54.56
المتوسط	116.54	42.38	15.18	5.92	42.84

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك جيهان للاستثمار والتمويل للمدة (2011-2021).

الاستنتاجات

١- تذبذب إجمالي الموجودات في بنك جيهان طيلة مدة الدراسة على الرغم وجود معدل التغير المركب بالموجب والبالغ (21.73%) مما يعني وجود النمو في الموجودات خلال المدة (2011-2021) ، وفيما يتعلق بالتمويل والاستثمارات . هناك ارتفاع مستمر في معدل النمو السنوي باستثناء الاعوام 2014 و 2015 و 2016 . أما بخصوص النقد في الصندوق ، فقد لحظ بأن هناك ارتفاعًا مستمرًا طيلة مدة الدراسة عدا عامي 2014 و 2017 . مما يدل على قدرة البنك في تكوين المكونات المختلفة بغية توظيفها في الموجودات المختلفة للتمويل والاستثمارات .

2- تبين أن إجمالي حقوق المساهمين في ارتفاع مستمر طول مدة البحث عدا عامي 2016 و 2020 ، وبلغ معدل النمو المركب لمدة البحث (11.3%) مما يعني تطور في إجمالي حقوق المساهمين في البنك . وفيما يتعلق بودائع العملاء، فهناك ارتفاع مستمرة طيلة مدة البحث ماعدا في الأعوام 2014 ، 2015 ، 2017، وقد بلغ معدل النمو المركب لمدة البحث(15.8%) ، وهذا يدل على التطور في ودائع العملاء لدى البنك .مما يعني زيادة امكانية البنك في تكوين الارصدة النقدية سواء كان نصيب المساهمين أو مدخرات العملاء المودعة.

3- إن الايرادات الكلية في تذبذب مستمر خلال مدة البحث، ولكن على الرغم من ذلك بلغ معدل النمو المركب لمدة البحث في البنك (0.8%) . وفيما يتعلق بايرادات التمويل والاستثمارات فإنها في ارتفاع مستمر عدا الاعوام 2014 ، 2015 ، 2018 ، وقد بلغ معدل النمو المركب لمدة البحث (19.8%) . و فيما يتعلق بصافي الارباح بعد الضريبة فهي الأخرى متذبذبة .وعلى الرغم من ذلك فإن معدل النمو المركب لمدة بحث البنك فبلغ (8.86%) مما يعني أن البنك حقق أحد أهدافه بشكل كبير ألا وهو الربح الاقتصادي .

4- هناك ارتفاع نسبة السيولة القانونية لبنك جيهان طوال مدة البحث ، وقد بلغ متوسط النسب (110.189%) .مما يعني أن البنك تمكن من توظيف ارصدته بكفاءة خاصة الودائع . وفيما يتعلق بنسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات فقد بلغ متوسط النسب لمدة بحث البنك (45.191%) .

5- كان متوسط النسب لمعدل العائد على حق الملكية ومعدل العئد على الودائع لمدة البحث مساويا ب(7.18%) و (8.28%) على التوالي ، مما يدل على أن عائد وحدة النقد المستثمرة للمساهمين أقل من عائد وحدة النقد المستثمرة للمودعين .

6- بلغ متوسط النسب لحق الملكية إلى اجمالي الاستثمارات وحق الملكية إلى اجمالي الموجودات لمدة البحث (37.64%) و (106.68%) وعلى التوالي .

7- كما بلغ متوسط النسب لاستثمار الودائع لمدة البحث (116.4%). مما يعني أن توظيف الودائع كبيرة ولها تأثير على الربحية بالنسبة لمعدل العائد على الودائع . وفيما يتعلق بايرادات التمويل والاستثمارات إلى إجمالي الايرادات، فان متوسط النسب لمدة البحث قد بلغ(42.84%). مما يعني أن مساهمة إيرادات التمويل والاستثمارات في إجمالي إيرادات كانت جيدة، وتدل على دور التمويل والاستثمارات في خلق ايرادات البنك.

المقترحات

١- إن الزيادة الكبيرة في السيولة النقدية لسنوات معينة تعني عدم توفير فرص لتوظيفها ، بالمقابل تعاني الاسواق من نقص السيولة ، لذا لابد من تفعيل دور الاسواق المالية بهدف استخدام الاموال بشكل أفضل .

٢- يجب إعادة النظر في نسبة الايرادات إلى الموجودات خدمة لتحقيق أهداف البنك وفي مقدمتها الربح الاقتصادي.

٣- على المؤسسات البنكية فتح بنوك خاصة بشكل مستقل أو فرع تابع لها بهدف محاربة الاكتناز وتشجيع الادخار و بالتالي توظيفها خدمة لأهداف الاقتصادية في مجالات التنمية الاقتصادية . إذ إن البنوك الخاصة بالادخارات تهدف إلى جمع مدخرات من فئات الدخل المحدود في الدول النامية .

٤- ضرورة قيام البنوك بالعمل على تنويع استثماراتها من أجل زيادة إيراداتها وتقليل المخاطر والخسائر .

References

Abdullah Muhammad Nour Ali (2008), Analysis of the Risks of Investment in Islamic Banks between Theory and Practice, Cairo, Egypt.

Akl, Muflih Muhammad (2006), Banking Perspectives, Part Two, 1st Edition, The Arab Society for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.

Al-Alaq, Bashir Abbas (1998), Bank Management, a Functional Introduction, 3rd Edition, Al-Tahadi University, Libya.

Al-Amri, Muhammad Ali Ibrahim (2010), Advanced Financial Management, 1st Edition, Dar Al-Thara for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.

Al-Dahri, Abdul-Wahhab Matar (2003), Project Evaluation and Economic Feasibility Studies, 1st Edition, Dar Al-Hikma for Printing and Publishing, University of Baghdad, Iraq.

Al-Hayali, Walid Naji (2004), Contemporary Trends in Financial Analysis, an Integrated Scientific and Practical Approach, 1st Edition, Al-Warraq Publishing and Distribution Corporation, Amman, Jordan.

Al-Koury, Bilal Saeed (2007), Evaluating Bank Profitability Using Liquidity and Profitability Indicators, Iraqi Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 2, Issue 24.

Al-Mashhadani, Iman Shihan Abbas (2009), the incentive system and its impact on banking performance (a comparative study of a sample of public sector banks), an unpublished master's thesis, College of Administration and Economics, University of Al-Qadisiyah.

Al-Mazouri, Hussein Ahmed Hussein (2005), the impact of the Basel decisions related to the capital adequacy criterion in employing the funds of Iraqi banks, an analytical study in a sample of Iraqi banks, an unpublished master's thesis, College of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University.

Al-Sa'eeda, Muhammad, Farid, Abdo (2004), The Brief Summary of Management and Financial Analysis, 1st Edition, The Arab Society Library for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.

Al-Shdeifat, Khaldoun Ibrahim (2001), Management and Financial Analysis, 1st Edition, Wael Publishing House, Amman, Jordan.

Al-Shibli, Firas Suleiman Hassan Abdullah (2002), the effect of integration on financial performance (analytical study in a sample of Jordanian banks), an unpublished master's thesis, College of Administration and Economics, University of Mosul.

Comettetal, Josef, Haif, Kurt (2006), Bank wider Risk Management, Internal Capital Adequacy Assessment Process (ICAAP) Accounting Finance Journal, VOL5, N 8.

Gitman, Lawrence, J (2003), Principles of Managerial, finance, 9 th, N.Y, Donnelley and sons company.

Gunnar, Rimmel & Christian, Nielsen (2006), Forestages Economic, Students, XII Conference, Sweden.

Hanafi, Abdel Ghaffar (2007), Banking Management and Banking Policies, 3rd Edition, University House, Alexandria, Egypt.

Hindi, Munir Ibrahim (2000), Commercial Banks Administration, 2nd Edition, Modern Arab Library for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.

Iman, Ingro (2007), credit analysis and its role in rationalizing bank lending operations (an applied study of a sample of commercial banks), an unpublished master's thesis, Tishreen University, Syria.

Karajah, Abdel Hamid and others (2000), Financial Analysis: Foundations, Concepts and Applications, 1st Edition, Dar Al-Safa for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.

Kieso, Donald, Paul Kimmet, Jerry Wegandt (2000), Financial Accounting, 7 th, USA.

Kim, Woon Kim, (1997), The Structure – Profit Relationship Commercial Banks in South Korea and the United State: A Comparative Study, Doctor thesis, University of Korea.

Lotfy, Amin El-Sayed Ahmed (2011), Financial Analysis for the Purposes of Evaluating and Reviewing Performance and Investment in the Stock Exchange, 1st Edition, University House for Printing and Publishing, Alexandria, Egypt.

Salam, Imad Saleh (2004), Banks and Investment Efficiency, 2nd Edition, Union of Arab Banks, Beirut, Lebanon.

Shalhoub, Ali Muhammad (2007), Money and Bank Work, 1st Edition, Shammaa Publishing House, Aleppo, Syria.